الشراكات كآلية أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

خطة 2030 والدور الرئيسي للشراكات في إطارها

تشكّل خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها تحوّلاً جذرياً في النظرة إلى مفهوم التنمية الدولية، إذ أقرّت بوجود ترابط بين العمل المزدهر والمجتمع المزدهر والبيئة الصحية. وإيماناً منها بموقع جميع القطاعات كجهات فاعلة رئيسية في مجال التنمية، باتت الخطة تتطلّب مستوى غير مسبوق من التعاون والتعاضد بين المجتمع المدني وقطاع الأعمال والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات وغيرها لتحقيق أهدافها. بعبارة أخرى، ما هي إلاّ نتيجة حتمية ودعوة لانتهاج أسلوب تعاوني جديد في أسلوب العمل.

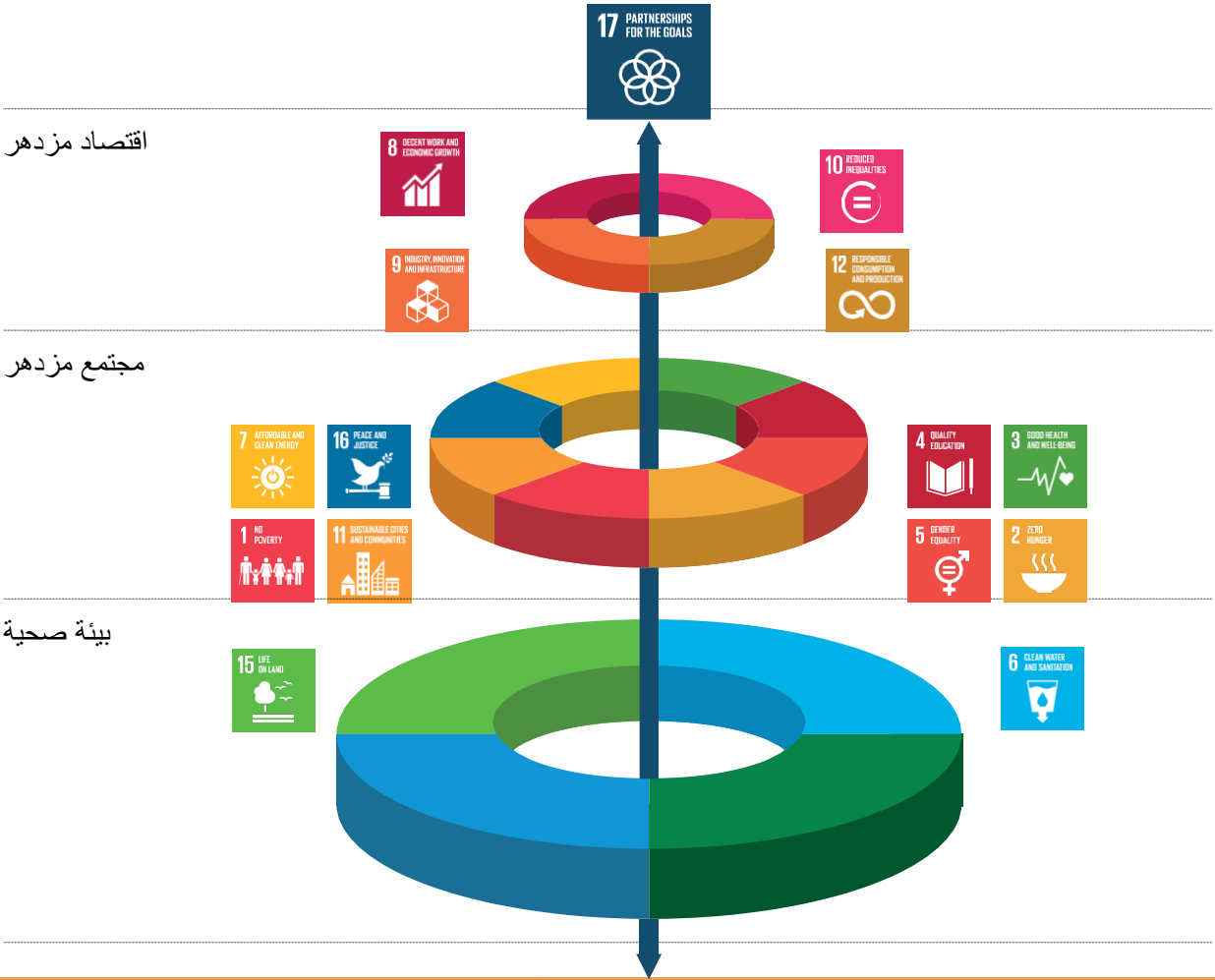

بعثت خطة 2030 بإشارات واضحة مفادها أنّ طريقة التفكير والعمل المعهودة سابقاً – والتي غالباً ما تعالج الأعراض لا الأسباب الجذرية وتركّز بشدة على هدف أو أهداف قضية واحدة – باتت عاجزة بكل بساطة عن إحداث التحوّل الجذري المطلوب في كوكبنا، والمتمثّل في واجب البلدان أن توفّر قدراً كافياً من الحياة النوعية المرفّهة لمواطنيها، فيما تعمل ضمن محدودية الموارد الطبيعية المستدامة المتاحة[1]. ما مِن بلدٍ قادر اليوم على تحقيق هذا الإنجاز، لا بل **نُعتبر جميعاً في مصاف البلدان النامية من منظار خطة 2030.**

1. https://www.kateraworth.com/doughnut/ for further details.

Image source: Mark Irvine (2016) "The Sustainable Development Goals and Business", DNV GL feature article.

حقبة جديدة ونَهج جديد في مجال التنمية الدولية

قليلةٌ هي الأمثلة التي تدلّ على أنّ المجتمعات تتطوّر بفعل تدخلات مرسومة، إذ أنه في أغلب الأحيان يتبَع تطورها مساراً عضوياً بشكل كبير يمتدّ على عشرات السنين، متكيّفاً مع ما يُتاح له من الموارد الطبيعية والتكنولوجيا والتقنيات، ورأس المال البشري والطرق التجارية ورأس المال المادي والقيادة.

بالتالي، يتحقق "التقدّم" إمّا لتزامنه مع جملة موارد مؤاتية لحلّ المشاكل، أو بفضل استغلال الفرص المتاحة والاستفادة من دورات الارتدادات الإيجابية (كأن يؤدّي تحسّن مهارات العمّال مثلاً إلى زيادة الإنتاجية، التي تفضي بدورها إلى رفع الضرائب وزيادة الإنفاق على التعليم).

في الحقبات التي يسودها استقرارٌ في المناخ السياسي والبيئة الطبيعية، التقدّم يجرّ التقدّم وتتسارع وتيرة التنمية. أمّا الحياة السياسية غير المستقرة والصراعات (الوطنية أو العابرة للحدود) واللامساواة وعوامل الفساد والاستعمار والكوارث البشرية أو الطبيعية فكلها تعيق مسار التقدّم الطبيعي.

ماذا يعني ذلك بالنسبة إلى التنمية الدولية في حقبة أهداف التنمية المستدامة؟

حقبة أهداف التنمية المستدامة	حقبة الأهداف الإنمائية للألفية
الانطلاق من فهم أوجه الترابط بين ازدهار الأعمال والمجتمع والبيئة	التركيز أكثر على "معالجة الأعراض" عوض الذهاب إلى عمق المشكلة
اعتبار جميع قطاعات المجتمع كجهات فاعلة في مجال التنمية وجزءاً من الحلّ	الحكومات/الأوساط المعنية بالتنمية هي المسؤولة عن "تحقيق التنمية"
وجود حاجة ملحّة إلى قيام تعاون بين مختلف قطاعات المجتمع	كلّ قطاع في المجتمع يؤدّي دوره بمعزلٍ عن القطاعات الأخرى
ضرورة اعتماد نَهج كلّي لمواجهة مجمل التحديات البارزة في مختلف القضايا والمناطق الجغرافية	التركيز على قضايا معيّنة ضمن منطقة جغرافية محددة، من أجل تكثيف الجهود عليها بالقدر الواجب وتحقيق الأثر
ضرورة الاستثمار على المدى البعيد لإحداث التحوّل النوعي	ربط الجزء الأكبر من التمويل بتحقيق نتائج قصيرة الأمد
ضرورة اللجوء إلى مقاربات مبتكرة ذات إمكانات أكبر على المدى البعيد لحلحلة التعقيدات، لكنها أكثر عرضةً للفشل	تؤدي شروط إبراز الأثر وتحمّل قدرٍ قليل من المخاطر إلى انتهاج مقاربات خطية معهودة لتحقيق نتائج التنمية
ابتداع الخطط على أساس توحيد المصالح والموارد المحلية حول قضايا معيّنة	اعتماد مقاربة التخطيط من أعلى إلى أسفل، "التنمية بحسب التصميم"

حقبة جديدة ونَهج جديد في مجال التنمية الدولية *(تابع)*

تتطلّع كافة الجهات الفاعلة في مجال التنمية في النهاية إلى تحويل النُظُم غير المستدامة وغير القادرة على الصمود، أيّاً كان نوعها (بدءاً بالمنظومة الغذائية وصولاً إلى الرعاية الصحية)، إلى نُظُم مستدامة وقادرة على الصمود.

لا قدرة للتنمية التي تنتهج مقاربة من الأعلى إلى الأسفل، وفق تصميم معيّن، على تحقيق الأثر التحوّلي المنشود، نظراً إلى كثرة تعقيدات تلك النُظُم. وبالتالي، فإنّ خطة 2030، وبفضل التفاعل والتعامل مع سائر قطاعات المجتمع تبعاً لمقاربة تنطلق من الأسفل إلى الأعلى، تعتبر خير سبيل لتسريع المسار العضوي "الطبيعي" لتنمية المجتمع بطريقة مدروسة وهادفة إلى حدّ كبير.

من الواضح أنّ العناصر الثلاثة، أي الأعمال والمجتمع والبيئة، يجب أن تتطور بشكل متزامن بحكم ترابطها، من أجل تحقيق التقدّم والاستدامة على المدى البعيد. فازدهار الأعمال والبيئة على حساب الناس يتسبّب باضطرابات مدنية؛ أمّا ازدهار الأعمال أو المجتمع على حساب البيئة فيقود إلى التلوث واختلال النظام المناخي. إذاً، **لا تتحقق التنمية المستدامة إلاّ إذا تقدّمنا في تلك المجالات معاً.**

نظراً إلى الموارد المحدودة المتاحة في عالمنا – أكانت مالية أو تكنولوجية أو طبيعية أو بشرية – يتعيّن علينا كمجتمع أن نستغلّها بأفضل السُبُل لتحقيق التنمية المستدامة التي تعود بالخير على الجميع. وانطلاقاً من توافق جوهري في المصالح بين أصحاب تلك الموارد (قطاع الأعمال، الحكومات، المجتمع المدني، الأوساط الأكاديمية، إلخ.)، **يتعيّن على سائر الجهات الفاعلة أن تضطلع بدورها المتمايز وتستفيد من مواردها الفريدة، مستعينةً بالشراكات كوسيلة ضرورية لتحقيق أقصى المفاعيل الجماعية من تلك الموارد المحدودة.**

زِد على أنّ الأهداف مترابطة إلى حدّ كبير. فالمياه مثلاً هي عنصر حيوي للصحة أو النظافة الصحية أو الزراعة، ولا يمكن التصدّي لمشكلة سوء التغذية من دون الانخراط أيضاً في شؤون الزراعة والصحة والتعليم والصناعة الغذائية، **لأنّ التوجّه نحو التنمية التي تُحدِث تحولات في النظام تستوجب الاعتراف بأوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، وبضرورة انتهاج مقاربات شاملة تتعاطى بشتّى القضايا وتحيط بمختلف جوانبها.**

الشراكات بصفتها "الواقع الجديد"

إذ يشير الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بوضوح إلى "الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية"، ويتضمّن المقصد (17.17) الذي يتطرق تحديداً إلى التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، يتبيّن في الواقع أنّ جميع الأهداف تتطلّب حكماً مشاركة سائر قطاعات المجتمع، وتوطيد التعاون إلى حدّ كبير في ما بينها.

فإنّ الشراكات المنسوجة على المستوى القُطري، أي تلك التي تسمح بحسن استغلال الموارد المتاحة والاستفادة منها إلى أقصى حدّ – هي التي تدفع باتجاه إحداث التحول الفعلي المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتغيير حياة الناس نحو الأفضل.

لكنّ التحدي الأكبر بالنسبة إلى جميع أصحاب المصلحة يكمن في معرفة الآتي: كيف السبيل لانتظام التعاون بين مختلف القطاعات المجتمعية باتجاه تكوين رؤية مشتركة حول تلك الأهداف؟ وكيف يمكن أن تفرض الشراكات نفسها فعلياً "كواقع جديد"؟